

الكونغرس يستكمل مقاضاة صندوق الاستثمار السعودي



أمرت اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات في مجلس الشيوخ الأمريكي؛ 4 شركات أميركية تعمل لصالح صندوق الاستثمارات العامة السعودية، بتقديم وثائق تتعلق بالتحقيق الذي تجريه في أنشطة الصندوق واستثماراته في أمريكا.

والرؤساء التنفيذيون لشركات الاستشارات الكبرى من ضمنها بي سي جي، وماكينزي، وتينيتو ان وام كلين، سيقدمون شهادتهم أمام مجلس الشيوخ بشأن دور هذه الشركات في توسيع نفوذ الحكومة السعودية في الولايات المتحدة، اليوم الإثنين في السادس من شهر شباط.

وفي رسالة إلى محافظ صندوق الاستثمارات العامة ياسر الرميان، اتهم كُلّاً من: رئيس اللجنة الفرعية بمجلس الشيوخ "ريتشارد بلومنثال"؛ عضو مجلس الشيوخ عن ولاية كونيتيكت؛ والعضو البارز "رون جونسون" إلى جانب عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ويسكونسن، صندوق الاستثمارات العامة بمحاولات "غير مسبوقة" لعرقلة تحقيق اللجنة الفرعية في أمر الاستحواذ المقترن لصندوق الاستثمار العام على لعبة الجولف الاحتراافية في الولايات المتحدة.

وبعد أن أصدرت اللجنة الفرعية مذكرات استدعاء في 2 نوفمبر/تشرين الثاني للحصول على سجلات من الاستشاريين الأربعين المقيمين في الولايات المتحدة، رفع صندوق الاستثمار العام دعوى قضائية ضد كل من المستشارين الأربعين في المحكمة الإدارية السعودية بتاريخي 20 و 30 نوفمبر/تشرين الثاني لمنع المستشارين من تقديم مستندات سرية بموجب مذكرات استدعائهم، الأمر الذي وصفه المشرعون بأنه محاولة لإخفاء السجلات المطلوبة. إلا أن المشرعين رفضوا التراجع في غياب أي تفسير قانوني.

فقد جاء في رسالة أعضاء مجلس الشيوخ "إن قرار صندوق الاستثمار العام بالسعى للحصول على إعفاء من أمر الاستدعاء المصرح به حسب الأصول من الكونجرس الأمريكي في منتدى أجنبى، وإصرار صندوق الاستثمار العام المستمر على أن يقدم مستشارو صندوق الاستثمار العام فقط السجلات التي يسمح بها، أدى إلى المأزق الحالى".

هذا ولا يزال صندوق الاستثمار السعودي يقدم طلبات عاجلة إلى محاكم "ال سعودية"؛ لمنع المستشارين من تقديم مستندات سرية بموجب مذكرات استدعائهم المستشارين.

والمستشارين الأربعين الذين طلبوا للمثول إلى جلسة استماع اليوم أمام اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقـات في الكونغرس؛ هم ريتشارد ليـسر، رئيس مجموعة بوسـطن، وبوب ستيرنـفـيلـز من شركة ماـكـينـزـي، وبول كـيرـي من شركة Strategy Teneo، والمـصرـفي ماـيـكلـ كـلاـينـ.

حيث قال رئيس اللجنة الفرعية "يجب أن تستمع هذه اللجنة إلى كل مستشار من مستشاري صندوق الاستثمار العام، حول عناـدهـم المستـمر في مراقبـةـ الكـونـغـرسـ، فيما يـتعلـقـ بـأـنشـطـهـمـ فيـ أمـريـكاـ،ـ والـتأـثيرـ عـلـيـهـاـ بـنـاءـ علىـ طـلـبـ وـاحـجـ منـ قـوـةـ أـجـنبـيـةـ،ـ فـضـلـاـ عنـ الآـثـارـ المـتـرـتبـةـ عـلـىـ دـعـمـ اـمـتـالـهـمـ الـحـالـيـ".

وكتب بلومـنـثـالـ وجـونـسـونـ فيـ رسـالـةـ لـهـمـ "إنـ دـسـتـورـ الـولـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ يـمـكـنـ الكـونـجـرسـ منـ إـلـزـامـ إـنـتـاجـ الـمـعـلـومـاتـ كـجـزـءـ مـنـ دـوـرـهـ التـشـريعـيـ،ـ وـيـطـلـبـ الـقـانـونـ مـنـ الـأـشـخـاصـ وـالـكـيـانـاتـ دـاـخـلـ الـولـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـامـتـالـ لأـوـامـرـ الـاستـدـعـاءـ المـصـرـحـ بـهـاـ مـنـ الكـونـجـرسـ حـسـبـ الـأـصـوـلـ".

وأـمـاـ فـوـاـ فيـ رسـالـتـهـمـ "إنـ قـرـارـ صـنـدـوقـ الـاسـتـثـمـارـاتـ الـعـامـةـ بـطـلـبـ الـحـصـولـ عـلـىـ إـعـافـاءـ مـنـ أـمـرـ الـاسـتـدـعـاءـ الـمـصـرـحـ بـهـ حـسـبـ الـأـصـوـلـ مـنـ الكـونـجـرسـ الـأـمـريـكـيـ فيـ منتـدىـ أـجـنبـيـ،ـ وـإـصـرـارـ صـنـدـوقـ الـاسـتـثـمـارـاتـ الـعـامـةـ الـمـسـتـمـرـ عـلـىـ أـنـ يـقـدـمـ مـسـتـشـارـوـ صـنـدـوقـ الـاسـتـثـمـارـاتـ الـعـامـةـ فـقـطـ السـجـلـاتـ الـتـيـ يـأـذـنـ بـهـاـ،ـ قدـ أـدـىـ إـلـىـ".

المأزق الحالي".

كما اتهم رئيس اللجنة الفرعية للتحقيقات في مجلس الشيوخ الأمريكي، ياسر الرميان، محافظ الصندوق، بمحاولة عرقلة تحقيق اللجنة، قائلاً له "لقد أعرب محاميك مراراً وتكراراً عن استعداد صندوق الاستثمارات العامة للتعامل مع اللجنة الفرعية بحسن نية، وأكدت ذلك عندما التقينا في المملكة في أكتوبر 2023".

وفي رسالة بتاريخ 12 كانون الثاني من مسؤولي صندوق الاستثمارات العامة إلى اللجنة الفرعية، زعموا فيها أن مذكرات الاستدعاء لمستشاريهم تنتهي مبادئ مختلفة للقانون. وردًا على ذلك، طلب أعضاء مجلس الشيوخ من صندوق الاستثمارات العامة تقديم مذكرة قانونية "تشرح الأسس القانونية لتأكيداته مع الاستشهادات المناسبة بالقانون الأمريكي ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة والراسخة" بحلول الثاني من شباط الحالي، وهي المذكورة التي تم رفضها مع فقدانها للمنطق القانوني.

رفه أميركي للفسيل الرياضي السعودي:

وكان قد أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي في الرابع من أيلول الماضي؛ مذكرة استدعاء إلى الشركة الأمريكية التابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي الشركة الناشئة LIV Golf، بشأن شراكتها المزعومة مع جولة PGA.

وفيمما قالته اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات في مجلس الشيوخ في بيانها الصحفي حينها؛ أن أمر الاستدعاء يدعوه إلى الإفراج عن الوثائق المتعلقة بالاتفاقية الإطارية لصندوق الاستثمارات العامة السعودي مع رابطة PGA والاستثمارات الأخرى في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

وعلى اعتبار أن هذا الحلف، الذي أتى كانتصار لصندوق السعودي، شكّل "اختراقاً" سعودياً للولايات المتحدة الأمريكية، صدرت هذه المذكرة للتحقيق في نشاطات صندوق الاستثمار السعودي، وـ"جهوده لكس النفوذ في أمريكا". وكانت الغاية من جلسة الاستماع التركيز على "الاندماج السعودي المثير للجدل في

لعبة الجولف”. حيث قال السيناتور ريتشارد بلومنثال، رئيس اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات في مجلس الشيوخ الأمريكي: “لا يمكن لصندوق الاستثمارات العامة السعودي أن يتصرف في كلا الاتجاهين. إذا أراد التعامل مع الولايات المتحدة تجاريًا، فيجب أن يخضع لقانون ومراقبة الولايات المتحدة”.

مضيفاً: ”تشمل هذه الرقابة تحقيق هذه اللجنة الفرعية”. وواحدة من الأمور التي وجدوا بها أمراً مريباً، ومدعاة للشك، كانت ما أظهرته مراجعة الإيداعات العامة لصندوق الاستثمارات العامة من ارتفاع في ممتلكات هذا الصندوق في الولايات المتحدة من 2.5 مليار دولار في عام 2018، إلى أكثر من 35 مليار دولار.

وتزايد هذا القلق الأميركي من ”الخرق“ السعودي، مع عدم امتنال صندوق الاستثمارات العامة لطلبات الإفصاح الطوعية، ما اعتبره المشرعون جزءاً من موقف مثير للقلق من قبل المسؤولين السعوديين لإبعاد أنفسهم عن ”متناول القانون الأميركي“.

وكان قد امتد الحديث إلى الدور الذي لعبه ولا يزال صندوق الاستثمار السعودي، الذي تبلغ قيمته 700 مليار دولار، في العديد من الأحداث التي وسمت جبين ”السعودية“ بالعار تلو العار.

وقال بلومنثال: ”لا يمكن لصندوق الاستثمارات العامة السعودي أن يتصرف في كلا الاتجاهين، إذا أراد التعامل مع الولايات المتحدة تجاريًا، فيجب أن يخضع لقانون ورقابة الولايات المتحدة”.

حيث أشار السيناتور بلومنثال إلى الإرتكابات السعودية التي كان لـالصندوق يد فيها:

- ملكية صندوق الاستثمارات العامة لشركة استخدمت طائراتها لنقل قتلة جمال خاشقجي من المملكة العربية السعودية إلى تركيا في عام 2018.

- تمويل تطوير مدينة نيوم، وهي مدينة صحراوية تعد عنصراً حاسماً في رؤية 2030. والتي دُعمت بالإعدام بسببها على أفراد قبيلة الحويطات التي رفضت التنازل عن أراضيها لصالح مشروع نيوم.

- استخدام ”السعودية“ لموارد صناديق الثروة السيادية الأجنبية لمحاولة كسب النفوذ في الولايات المتحدة. واصفاً الأمر بالمستفز.

ومن ما بات مُتّسق عليه، أن كل ممارسات آل سعود في الحقل الرياضي إنما هي لغاية وحيدة "غسيل سمعتهم" دولياً. ففي مقابلة ابن سلمان المطولة مع شبكة فوكس نيوز، لم ينكر ابن سلمان ممارسة "السعوية" للغسيل الرياضي، واعتبر أنه لا يهتم بما يقوله الناس، وأنه سيستمر في ممارسة الغسيل الرياضي إذا كان سيزيد الناج المحلي بنسبة 1%.

وتعليقًا على هذا التصريح، اعتبرت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان أن "التصريحات حول استخدام الرياضة تؤكد أن التعاون مع السعودية في مجال الرياضة لا يمكن فصله عن سعيها إلى غسيل صورتها، وبالتالي فإن شراء الأندية واستقدام اللاعبين يندرج في هذا الإطار."

وفي وقت سابق، سلط تقرير لصحيفة "برو بايبل" الأمريكية، الضوء وبالأرقام على حجم الانفاق السعودي في مجال غسيل الأموال الرياضي في أوروبا والولايات المتحدة للتغطية على انتهاكات النظام السعودي في مجال حقوق الإنسان وجرائم الحرب المرتكبة في اليمن ودعم الإرهاب.

وذكر التقرير أن "مشجعي الرياضة في العالم الأوروبي والأميركي في حقيقة الامر لا يعرفون سوى القليل عن السعودية" لا يتتجاوز أنها دولة تقع في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط وتدعم العديد من النشاطات الرياضية لتحسين صورتها المتدرية أمام المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان".

وفي الإجمال، يصل حجم الغسيل الرياضي للأموال السعودية إلى 3 مليارات دولار سنويًا، في حين أن معظم الرياضات التي ينفق عليها النظام السعودي مثل الغولف وسباق السيارات ليس لها شعبية في ظل نظام استبدادي متزمن.

وقد يتساءل الكثير عن السبب في ذلك، والجواب بكل وضوح أن الغسيل الرياضي هدفه التغطية على انتهاكات في مجال حقوق الإنسان واعدام المعارضين ونسفان ضحايا جرائم الحرب العدوانية للنظام السعودي وحلفائه في اليمن. وقالتلينا عادل وياهو بن ريتشار (the conversation) الأسترالي، إن فكرة الغسيل الرياضي هي أن السعوديين أصبحوا قلقين فجأة بشأن ارتباط البلاد بانتهاكات حقوق الإنسان. لكن بالنظر إلى أمثلة قطر والإمارات العربية المتحدة، فإن الأنظمة الاستبدادية قادرة على انتهاك المعايير والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ولا تزال تتناسب بشكل مريح مع النظام الدولي الليبرالي الأوسع.

